جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم التشريعات الاجتماعية

رسالة دكتوراه

دور الحركة التعاونية
فى
مرحلـــة التحـــول الاقتصـــادى

لجنـــة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/أحمـد حســـن البرعـى رئيساً ومشرفاً
أستاذ ورئيس قسم التشريعـــات الاجتماعيـة
بكليـــة الحقـــوق – جامعـــة القاهـــرة

الأستاذ الدكتور/ محمـد أحمـد إسماعيـل عضـــــواً
أستاذ ورئيس قســم التشريعـات الاجتماعيـة
بكليـــة الحقـــوق – جامعة بنـى سويـف

الأستاذ الدكتور/محمود منصور عبد الفتاح عضـــــواً
أستـــــاذ الاقتصـــــاد الزراعـــى
بكليـــة الزراعـــة – جامعـــة الأزهـــر

إعداد الباحث

محمد أحمد عبد الظاهر

عثمان

تقديـــم:

التعاون ظاهرة اقتصادية اجتماعية ، أفرزها السلوك البشرى، نتيجة للتطورات التى مرت بها المجتمعات الإنسانية عبر مراحلها المختلفة، حتى أضحى نظاماً اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، وضع لبنته الأولى المفكرون الأوائل، وعني به المشرع فى أغلب دول العالم، حتى بات التشريع التعاوني جزءاً من منظومة القوانين فى أغلب الدول فى الوقت الراهن، بل وصل الأمر إلى حد وضع نصوص دستورية ترعى القطاع التعاونى وتدعمه وتؤيده.

فعندما تعددت الحاجات البشرية، وتعقدت سبل الحياة على الأفراد، بدا التعاون بين الأفراد الوسيلة الفعالة لتوفير المتطلبات المعيشية لهم، لأن التعاون بين الافراد فى المجتمع، يعنى ضم جهود وإمكانيات الأفراد فى شكل جماعى، بهدف الوصول لتحقيق مكاسب مشتركة، يصعب على الفرد وحده تحقيقها، فالإمكانات الجماعية تقوى بلا شك الإمكانات الفردية، والإنسان بطبيعته اجتماعى، يسعى للعيش فى جماعة، ويتعاون مع أفراد جماعته فى تحقيق أقصى منافع ممكنة له وللآخرين، والتعاون نشأ من قديم الأزل، فمنذ قرون والأفراد- خاصة فى الريف- يتكاتفون فى السراء والضراء، فى الأفراح والأتراح، والتعاون كتنظيم اقتصادى يتميز بالبساطة، كما ينطوى على المرونة، فهو يقوم على جماعة من الأشخاص لا على مجموعة من الأموال،وهو يستطيع أن يتشكل حتى يتماشى مع شعوب تعيش فى ظروف ليست واحدة، وتمارس أوجهاً من النشاط الاقتصادى على مستويات متباينة[1].

ويكاد يجمع علماء التعاون فى العالم على أن قيام القطاع التعاوني ضرورى فى كل نظام سياسى واقتصادى، لأن مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية تستعين بالتعاون بدرجات متفاوتة، إذ أن التعاون لا يستهدف فقط تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجموع أعضائه، بل يستهدف أيضاً خلق المواطن الصالح، الذى يستشعر أهميته، وقدرته على الإسهام فى بناء المجتمع، ذلك أن التعاون قطاع وتنظيم اقتصادى اجتماعى، ذا بعد إنسانى، أفرزته الحاجة البشرية للأفراد لمعالجة ما يعانون من ضعف اقتصادى واجتماعى،

---

[1] جابر جاد عبد الرحمن – اقتصاديات التعاون – الجزء الأول – دار النهضة العربية 1970 صـ6.

بهدف إشباع حاجاتهم المتماثلة، لحمايتهم والنهوض بمستواهم المادى والاجتماعى، ذلك أن التعاون منهج حياة، ورسالة مضمونها أن الفرد الذى كرمه الله تعالى يستحق التكريم فى الدنيا، وحفظ كرامته، ومنحه الحاجات الضرورية، حتى لا يقع فريسة لمن يسعون للربح، والربح فقط، دون الالتفات للاعتبارات الإنسانية، لذا فالتعاونيات- وبحق- تأتى من روح الأديان السماوية، وتستمد إلهامها من الحق سبحانه وتعالى، وما غرسه فى الأفراد من روح المحبة والإيثار، وتكريم الإنسان لأخيه الإنسان ورعايته. فالإنسان تعلم منذ أن خلق فى هذه الحياة أن التعاون أمر لا بد منه، لكى تستقيم حياته وتستمر. فالتعاون فطرة أودعها الله سبحانه وتعالى فى الإنسان، وهو مظهر من مظاهر هذا الكون الذى نعيش فيه، بل إن الإنسان فى ذاته، لولا تعاون جميع أعضائه مع بعضها البعض، لما استطاع النمو والحركة، وهذا من حكمة الله تعالى فى خلقه، فلقد خلقهم سبحانه فى منظومة متكاملة يحتاج بعضهم بعضا، ويساعد بعضهم بعضا.

والتعاون ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه أسلوب عمل وأسلوب حياة، يلجأ إليه الأفراد، في سبيل تحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وإذا كان التعاون قد أخذ صورته الأولى فى أوربا، إلا أنه انتشر فى سائر أرجاء المعمورة، بحيث نجد الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها فى مختلف دول العالم، بغض النظر عن النظام الاقتصادى والسياسى السائد بالمجتمع[2]،وقد عرَّفت الأمم المتحدة- فى مؤتمرها الاقتصادى عام 1955- التنمية المحلية بأنها " العملية المصممة لخلق التقدم الاقتصادى والاجتماعي للمجتمع عن طريق المشاركة الإيجابية من الأفراد، ولا يكون ذلك إلا من خلال المنظمات الأهلية غير الحكومية، وعلى رأسها التعاونيات"، وقد وجد التعاون منذ القدم بين أفراد المجتمعات البدائية، وكان ذلك فى ظل الاقتصاد القبلي أو العائلي الذى كان يتعاون فيه أفراد القبيلة أو العائلة، لحماية مصالحهم المشتركة، وإنتاج احتياجاتهم اليومية، ظل التعاون قائماً بين أفراد المجتمع فى المجتمعات الحديثة، كسلوك فطرى وغريزى حضارى، إلى أن تم تنظيمه بقواعد قانونية، رسخت مبادئه بصورة واقعية فعلية.

---

[2] محمد حلمى مراد – التعاون من الناحيتين المذهبية والتشريعية – مطبعة نهضة مصر- 1961صـ 3.

وتظهر أهمية دراسة التعاون، فى الوقت الراهن، مع ما يشهده العالم من تغيرات هيكلية اقتصادية والتحول المتسارع نحو اقتصاد السوق، وما يستتبع ذلك من تغيرات شاملة اقتصادية واجتماعية فى البنيان الاقتصادى العالمى .

وما أشبه الليلة بالبارحة، حيث إننا نعيش فى الوقت الراهن ما شهده العالم فى القرن التاسع عشر، عندما بدأ الرواد الأوائل للتعاون يفكرون ملياً، فى إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل مجتمعاتهم الصناعية فى أوروبا على أثر الثورة الصناعية، وما صاحبها من مساوئ ترتب عليها تعرض الكثير من العمال للبطالة ولظروف عمل لا إنسانية، وإجحاف بحقوقهم ولمتطلباتهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أفرز الأفكار التعاونية الرائدة، والتى كانت بمثابة الشمعة، التى أوقدت ظلام الاستغلال الاقتصادي لأًصحاب الأعمال فى ذلك الوقت، وكانت المنار نحو السعى لتحقيق الصالح العام لطرفي علاقة العمل، العمال وأصحاب الأعمال، للوصول لأفضل السبل ولتحقيق صالح المجتمع، وحماية محدودى الدخل .

وهنا تجدر الإشارة إلى الاهتمام العالمي بالتعاون، وحرص المجتمعات المتحضرة على إصدار قوانين خاصة به، تدعمه وتعضده، وتعمل على تنميته كوسيلة لتقدم المجتمع، وتحقيق الصالح العام وليس هذا فحسب، بل إن الأمر وصل في بعض الدول لتضمين الدستور نصوصاً ترعى القطاع التعاوني، وتظهر أهميته فى خدمة المجتمع، حيث إن الواقع العملى للقطاعات التعاونية، وما حققته من نجاحات، أبرزت الدور المتعاظم لهذا القطاع، والذى لمسه القاصى والدانى.

وإذا كانت عملية التنمية فى المجتمع لها شقان، تنمية اقتصادية، وتنمية اجتماعية، وكانت الأولى تهدف لزيادة الناتج القومى الإجمالى، تحقيقاً لصالح الأفراد، فإن الثانية تهدف لتحقيق تقدم ورفاهية الإنسان فى المجتمع، وكلاهما يكمل الآخر، ويتضح بجلاء الارتباط بين التنمية المشار إليها والقيم التعاونية؛ فتنمية الحركة التعاونية، يعد بمثابة هدف أساسى فى التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة الراغبة فى تحقيق غايات تنموية، وكذا بالمثل، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، هي إحدى

غايات الحركة التعاونية، وبذا نجد التلازم والتكامل بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، ودعم الحركة التعاونية .

وتأكيداً على تعاظم دور التعاونيات بالمجتمع ، نلحظ الاهتمام العالمى بالتعاونيات، من مختلف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها النوعية المختلفة، مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، التى أصدرت التوصية رقم 127 لسنة 1966، فى شأن التعاونيات ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتى تم تحديثها فى عام 2002، بالتوصية رقم 193 لسنة 2002 بشأن تعزيز التعاونيات [3]، والمنظمة الدولية للتعاون الإنتاجى (سيكوبا) فى اجتماعها بأوسلو عام 2003، والتى أصدرت إعلاناً عن الملكية العمالية التعاونية، يتماشى مع التوصية رقم 193 لعام 2002[4]، كما نلمس أيضاً اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتعاون متمثلاً فى إصدارها القرار رقم 2456 لسنة 1968، ليؤكد مكانة التعاون ودوره في التنمية.

ومن جماع ما تقدم نلحظ الاهتمام العالمى من العديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، فى دعم وتنمية الحركة التعاونية، لأن القطاع التعاوني، بصفته منظمات شعبية غير حكومية، وبما يحققه من تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية، لأعضائه وللمجتمع بصفة عامة، مهيأ أكثر من غيره، لتحقيق وتفعيل البعد الاجتماعي لعمليات التحول وسياسات الإصلاح، والتوجه إلى تطبيق مفاهيم وأساليب اقتصاد السوق .

ولهذا فإن التعاونيات، بما تمتلكه من قدرة، على تجميع إمكانيات أعضائها، وتوظيف تلك الإمكانيات، بأسلوب اقتصادي أرقى وأفضل، تصبح أحد الأشكال المهمة فى المجتمع، مما يتطلب من الحكومات، تقديم يد المساعدة لها لتحقيق أهدافها، والقيام بأداء رسالتها المهمة فى التنمية بأبعادها المختلفة .

---

[3] مؤتمر العمل الدولى – الدورة 89- التقرير الخامس – تعزيز التعاونيات- مكتب العمل الدولى ، جنيف – 2001.

[4] المنظمة الدولية للتعاون الإنتاجى(سيكوبا)- أوسلو– النرويج – سبتمبر 2003.

وقد اكتسبت الحركة التعاونية فى المجتمعات المعاصرة أهمية كبيرة، في كل دول العالم : فما من دوله إلا وتلعب الحركة التعاونية فيها دوراً يختلف مداه وفقاً للظروف المحلية، وبصفة عامة فإن الحركة التعاونية، آخذة فى الاتساع بصورة كبيرة، في كل أرجاء المعمورة، حتى إنه يمكن القول إنها أوسع الحركات الشعبية انتشاراً فى الوقت الحالي، وأبلغ مثال على ذلك ما نلمسه في العالم العربي، الذى لم يعرف الحركة التعاونية إلا منذ عهد قريب، ورغم ذلك فإنه يمكننا القول إن الحركة التعاونية العربية استطاعت أن تغطى وبنسب متفاوتة مختلف الأنشطة الاقتصادية بالعالم العربى.

وبالنظر لما يعتصر العالم من تحولات وتغيرات هيكلية، تؤثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاع عريض من أفراد المجتمع، بما يتم تطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة، التى تدور رحاها فى مختلف دول العالم، مما يستتبع بالضرورة، أن يصاحب البرنامج الاقتصادي برنامج اجتماعي، يتضمن من بين عناصره الرئيسية الحد من غلواء تلك الآثار، ودعم الحركة التعاونية، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مهمة فى الحد من الآثار السيئة لتلك التحولات الاقتصادية المعاصرة .

ولا يفوتنا في هذا المجال، أن نشير إلى التطور التاريخي للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع التعاوني، خاصة بالدول العربية. فلقد لجأ القطاع التعاوني للدولة من أجل الحصول علي معونات ومساعدات ، والأخيرة تعاملت مع التعاونيات في أغلب الأحيان من أجل الحصول على قنوات لتوزيع الدعم، مما أدى لتسلط الأجهزة الإدارية في الدولة، في أدق شئون القطاع التعاوني، من تخطيط، ومراقبة، إشراف، تمويل وخلافه. وهذا بالضرورة أفرز حركة تعاونية خاضعة لسيطرة الحكومة، وهو ما اتضح من تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي عام 1983، من خطورة تدخل الدولة، وسيطرتها علي القطاع التعاوني، حيث إن خطر تدخل الحكومة، أو سيطرتها، يتمثل في أن التعاونيات قد لا تكون موجهة إلى حل مشاكل أعضائها، وإنما إلى تنفيذ السياسات الحكومية المقررة.

وتظهر مشكلة نفض يد الدولة عن التعاونيات بصورة مفاجئة، وإلغاء الدعم والإعفاءات المقررة، فى الوقت ذاته التى يجب عليها أن تواجه فيه المنافسة الضارية من القطاع الخاص، دون وجود فترة انتقالية، يمكن من خلالها إعادة ترتيب أوراقها.

فنجد أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي تجتاح العالم تخلق نظاماً عالمياً جديداً، يعتمد على اقتصاديات السوق وتوازن المصالح، ويؤدي إلى تغيير الكثير من المفاهيم والنظم، ويتحول العالم معها إلى المنافسة الاقتصادية وعصر المعلومات والتطور الهائل لقوى وعلاقات الإنتاج، وقد تمثلت أهم هذه المتغيرات في انهيار نظم الدول ذات الاقتصاد الشمولى والمخطط مركزياً، وتحولها إلى اقتصاد السوق، ومن جهة مقابلة، قامت حمي التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، لمواجهة التحول من حالة توازن القوى، إلى حالة توازن المصالح، وظهرت بعض القوى الاقتصادية العالمية الجديدة، مثل مجموعة دول شرق آسيا، تبحث لها عن دور متعاظم في هذا النظام العالمي الجديد [5].

ذلك أن المتغيرات المشار إليها جعلت النظام العالمى الجديد يتسم بسمات اقتصاد السوق الحر، ويتلاشى فيه النظام المركزى ، الذى كانت الأسعار فيه والأجور محددة بقرار مركزى، ولا وجود للبطالة، الدولة كانت تقوم بتعيين الخريجين باعتبار ذلك من أهم أدوارها فى المجتمع، تحقيقاً لسياسات اجتماعية، وكانت تلتزم بتوفير الغذاء ودعمه لمحدودى الدخل، وكانت إيجارات المساكن محددة ومقيدة بقيود عديدة، منعاً للتلاعب واستغلال الأفراد، إلا أن كل تلك الآليات قد تغيرت، فأصبح العرض والطلب هو الأساس فى تحديد الأسعار، والأجر يتحدد وفقاً لعلاقة العمل، ولا مجال لتعيين الخريجين، ولا وجود لدعم السلع والخدمات من جانب الدولة، وأطلقت الأسعار، فالصالح الفردى صارالأساس، وحرية الفرد فى توجيه استثماراته فيما يحقق مصالحه هى الأساس فى النظام الاقتصادى الجديد، وهنا تظهر أهمية التعاونيات فى توفير كافة المتطلبات التى يحتاجها الأفراد بالمجتمع، الذين تأثروا من جراء تلك المتغيرات العالمية، ومن ذلك توفير المساكن(الجمعيات الإسكانية)، وتوفير الغذاء (الجمعيات الزراعية،الاستهلاكية ، الثروة

---

[5] خالد أحمد يونس – دور التعاونيات فى التنمية– دار التعاون – 1993- صـ 9.

المائية) وتوفير فرص العمل (الجمعيات الإنتاجية) ، ولا مراء فى إمكانية قيام التعاونيات بدور مهم وفعال بهذا المجال، وليس أدل على ذلك ما قام به القطاع التعاونى بالدول الاشتراكية البائدة والدول الرأسمالية، والتى يدل الواقع العملى بها، على أن القطاع التعاونى لا علاقة له بالنظام الاقتصادى السائد بالمجتمع، ويستطيع التكيف مع مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة. كما سارعت الحركة التعاونية فى مختلف دول العالم بتطوير نفسها ومجالات نشاطها، كي تواجه المتغيرات العالمية الجديدة معتمدة في ذلك على قوتها الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيرها الإيجابي الفعال في تلك المجتمعات، وأثرت تلك المتغيرات الدولية علي دول العالم الثالث بصفة عامة، حتى إنه يمكن القول إن تدفق القروض والمعونات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أخذت في الانحسار متوجهة إلى دول أوروبا الشرقية، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على الحركة التعاونية في تلك الدول، وقدرتها التنافسية، والقيام بدورها بالمجتمع.

وجاء في التقرير الخامس الصادر عن مؤتمر العمل الدولي لسنة 2001 أنه " يأمل في البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال، أن تتمكن التعاونيات من المساعدة علي تخفيف حدة الفقر، وأن تلطف العناء الذي يحتمل أن ينشأ في أعقاب الانتقال من اقتصاديات مخططة مركزياً إلي اقتصاديات السوق. وجاء أيضاً في الأعمال التحضيرية لمؤتمر العمل الدولي، في دورته التاسعة والثمانين، ضرورة اعتماد المؤتمر صكاً بشأن تقرير التعاونيات، وضرورة اعتماد الدول الأعضاء لتدابير تعزز إمكانيات التعاونيات في جميع البلدان"[6].

وليس أدل على تغلغل القطاع التعاونى فى شتى مناحى الحياة وفى مختلف الدول كذلك من وجود عدد 222 ألف منظمة تعاونية فى 90 دولة من دول العالم، يبلغ عدد أعضاؤها أكثر من 800 مليون نسمة حول العالم : ففى الأرجنتين هناك أكثر من 18 ألف جمعية تعاونية يبلغ عدد أعضاؤها حوالى 9 ملايين شخص، وفى كندا هناك فرد من بين ثلاثة أفراد فى المجتمع عضو بجمعية تعاونية، وتنتج الاتحادات التعاونية للسكر بكندا

---

[6] مؤتمر العمل الدولى – سبق الإشارة إليه - هامش رقم 3.

35% من إنتاج السكر الإجمالى ، وفى الهند يوجد أكثر من 239 مليون نسمة أعضاء بالجمعيات والاتحادات التعاونية الهندية، وفى أورجواى تنتج التعاونيات 90% من الألبان بالبلاد وحوالى 35% من إنتاج العسل[7].

ومن جمَّاع ما تقدم نلحظ الدور المحورى للقطاع التعاوني في مختلف دول العالم، وما يستتبعه ذلك، من ضرورة دراسة التجارب التعاونية، والوصول لتنمية الحركة التعاونية لتحقيق التنمية الشاملة، وتحقيق صالح المجتمعات والأفراد علي حد سواء، ودراسة كيفية مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، والتعامل معها بما يمكن الحركة من أداء دورها المحورى الهام بالمجتمع.

وإبرازاً لدور التعاونيات وما يمكن أن تلعبه من دور مهم فى المرحلة المقبلة، فى ظل العولمة وما يشهده العالم من متغيرات اقتصادية واجتماعية، لها بكل تأكيد آثار كبيرة على مختلف السياسات والمجتمعات، فإننا سوف نتعرض فى هذه الدراسة للتعاونيات من أوجه عدة؛ فبداية نتعرض للتعريف بالتعاون، لغة وفقهاً وتشريعاً ببعض الدول من خلال باب تمهيدى، ثم نتناول نشأة الحركة التعاونية وتطورها عالمياً ومصرياً وعربياً فى باب أول، ونعرض بعد ذلك للمتغيرات العالمية المعاصرة وأثرها على الحركة التعاونية، وما يمكن أن تلعبه التعاونيات بهذا المجال، وصولاً لصالح المجتمع.

---

(7) بيانات صادرة عن الحلف التعاونى الدولى (ICA)- مايو 2006- www.coop.org.

بـــاب تمهيـــدى

نستعرض فى هذا الباب تعريف التعاون من عدة جهات، فنتعرض للتعريف من الناحية اللغوية وصدى التعاون فى الديانات السماوية التى حضت عليه, ثم نتعرف فى فصل ثان على آراء العديد من الفقهاء فى شأن تعريف التعاون، كنظام اقتصادى، اجتماعى، متعرضين لبيان مدى ملاءمة تلك التعريفات لجوهر التعاون، ومدى احتوائها على كافة الجوانب المتعلقة به ، ثم نبين فى فصل ثالث، بعض التشريعات التى تعرضت للتعاون، وأوردته فى صلب دساتيرها أو بالقوانين العادية.

الفصل الأول

التعريف اللغوى للتعاون

التعاون فى اللغة مشتق من العون، فيقول العرب تعاون القوم، أى أعان بعضهم بعضاً، وهذا الاصطلاح مشتق من الفعل اللاتينى Cum-operari، ومعناه العمل معاً، ويعنى بالإنجليزية Co-operation، وبالفرنسية Cooperation، ويظهر من هذا أن التعاون يقتضى المشاركة بين الطرفين، لأنه لا يتم من طرف واحد، بل لا بد من اشتراك شخصين أو أكثر، فالتعاون يقصد به المساعدة المتبادلة والمؤازرة والتضامن بين الأفراد، فيقال الرجل المعوان، أى الكثير المعونة، يقول الشاعر :

((الناس للناس من بدو وحاضر * بعضهم لبعض وإن لم يشعروا خدم))**

وإذا قلنا عن مجتمع إنه مجتمع متعاون، فمعنى هذا أن جميع الأفراد فيه يعين بعضهم بعضاً، ويشتركون فى تسيير أمورهم الحياتية.

والتعاون بهذا المعنى، يختلف عن الإعانة، التى تكون من طرف واحد، فى حال الشدة والضيق، والتعاون لا يشترط فيه ذلك، كما يختلف التعاون بهذا المعنى عن الاستعانة، والتى تعبر عن طلب العون من الغير، فالتعاون بالمعنى السابق، موجود منذ آلاف السنين، وعرفته مختلف المجتمعات الإنسانية، فهو سلوك بشرى، فطرى، غريزى، اعتاده الإنسان، لتحقيق الصالح العام للفرد والجماعة .

ففى المجتمعات البدائية، كان الناس يسدون احتياجاتهم عن طريق الاكتفاء الذاتى، بمعنى أن أعضاء الجماعة، كانوا يقومون بإنتاج ما يلزمهم واستهلاك ما يقومون بإنتاجه، وفى ظل هذه المجتمعات لم تكن هناك مشاكل اجتماعية، فكان هناك التعاون الفطرى في ظل نظام القبيلة أو العائلة، دونما أساس قانوني له ، غريزي، حيث لم يجد الإنسان بداً من اللجوء لهذا النظام، لإشباع حاجاته في المجتمع .

وقد عرف قدماء المصريين التعاون، وطبقوه في مجتمعهم كوسيلة لإشباع الحاجات، وحماية الضعفاء ، فقد ورد في أوراق البردي التى ترجمها الأستاذ (رفيليو) أستاذ علم

الآثار المصرية باللوفر بباريس، أن الملك رمسيس الثالث وصف خدماته لشعبه بقوله: (كنت أعول الضعفاء، والمساكين، بواسطة حوانيت شركات التعاون، وجعلت الرخاء يعم الناس جميعاً، وكان الرخاء إلى هذا الحين منهوك الحال، وكانت الأرض فى عهدى مليئة بالخير، من المزروعات وغيرها، تحت حكمى عملت الخير ابتغاء وجه الله، ومصلحة الأمة، لا أريد على ذلك من أحد جزاء، ولا شكوراً ، وعلي هذا السبيل قضيت حكمي) ويضيف الأستاذ (رفيليو)، أنه لم يوجد شعب فهم معنى التضامن، وتبادل المعونة فهما صحيحاً، كما فهمه الشعب المصري قديماً [8].

كما ورد عن دائرة المعارف الفرنسية أنه: (كانت قد وجدت جماعات من العمال فى مصرالقديمة، وبلاد الكلدانيين وما وجد من الأحجار فى بابل ومن أوراق البردى فى مصر، التى ترجمت، تسمح لنا أن نؤكد أنه بالرغم من انتشار الرق فى المجتمعات المتحضرة فى أراضى ما بين النهرين، وفى وادى النيل كان يوجد كثير من جماعات العمال الفقراء، الذين تضطرهم مهنتهم إلى أن يشتركوا فى الحصول على عيشهم)[9].

والتعاون بمعناه اللفظي، يدل علي العمل في مجموعة، أو مع مجموعة، فالجهد الآدمي الذي يؤديه أكثر من فرد، يكون عملاً جماعياً، ويمثل صورة من صور التعاون.

ولفظ التعاون، له مدلولات عديدة، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو إنساني .

وكلمة التعاون، بمعناها اللفظي، تستعمل علي وجهين، العام منهما يقصد به التضامن والتآزر، والخاص يقصد به الحركة التعاونية بمعناها الفني، من جمعيات ومنظمات تعاونية .

والتعاون، فوق أنه تنظيم، وعمل من داخل التنظيم، فهو مغزي لسلوك وخلق، حددتهما شريعة السماء، وأسلوب حياة، الكل فيه متساوون في جني ثماره الخلقية والاقتصادية، وفيه تختفي أنانية الفرد في سبيل المصلحة العامة للجماعة .

---

[8] عبد الحكيم شطا – التعاون شريعة الحياة – دار عطوة للطباعة – 1988 صـ 165.

[9] يحيى أحمد الدرديرى – كتاب التعاون – مطبعة مصر – 1927م – صـ32 ، 33.

وكان للتعاون دوره المهم في المجتمعات المسيحية والإسلامية بعد ذلك، واصطبغ بصبغة دينية، فقد حضت عليه تلك الشرائع، ونصت عليه بنصوص عديدة، تؤكد ماله من دور مهم في المجتمع، فقد نص الإنجيل علي التعاون فى نصوصه والتى منها (أحملوا بعضكم أثقال بعض)، وأيضا نص القرآن الكريم علي التعاون، وحض عليه فى العديد من آيات الذكر الحكيم، ومن ذلك قوله تعالى (وتعاونوا علي البر والتقوي) "سورة المائدة" ، وقوله تعالى (هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) "سورة الملك"، وجاء كذلك بالسنة النبوية المشرفة النص علي التعاون، بقوله صلي الله عليه وسلم(كان الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه)، وقال عليه الصلاة والسلام عن يد تورمت من كثرة العمل(هذه يد يحبها الله ورسوله)، وبذا نجد أن الإسلام نادى بالخلق التعاونى، الذى يجمع فى آن واحد بين المساعدة الذاتية والكرامة والتضامن.

ولذلك أسفرت الدعوة الإسلامية عن إنشاء جمعيات تعاونية منظمة فى بعض البلدان الإسلامية التى دخلتها كتركيا والعراق، ويصف لنا الرحالة الإسلامى ابن بطوطة، فى رحلته الأولى (1035 – 1349م) هذه الجمعيات التعاونية، فيقول فى رحلته عن بلاد الأناضول إنه أعجب بنظام جماعات الإخوان أو الفتيان(وهى جماعات تضم الشبان غير المتزوجين أبناء الطائفة أو القرية الواحدة ، فيولون عليهم رئيساً لهم، ويتخذون مقراً لجمعيتهم، ويتعاونون على البر وإكرام الضيف الغريب[10].

وبصفة عامة، إذا نظرنا إلي كلمة التعاون سنجدها من المشتقات، التى تترك انطباعاً نفسياً طيباً لدي الأفراد، وتولد لديهم شعوراً أخلاقياً، فالعون والمعاونة ، كلها ألفاظ تدل علي عمل طيب، يقدمه شخص لآخر وجماعة لأخري، وهي كلمة تحمل معاني التضامن والتعاضد، وما يستتبع ذلك من إيثار الجماعة علي الفرد، فإذا رجعنا لكلمة التعاون، وجدناها تعطي في اللغات المختلفة تعبيراً صريحاً للعمل الجماعي القائم علي الإيثار، فكلمة CO-OPERATE الإنجليزية، أو كلمة COOPERER الفرنسية، معناها باللاتينية العمل المشترك .

---

(10) هشام القاضى – التعاون والإسلام – ندوة التعاونيات والتنمية– جامعة الأزهر -مارس 2005.

نستخلص من كل ذلك أن التعاون، يعنى تضافر الجهود لعمل جماعي منظم، من أجل تحقيق هدف مشترك، وهو ما وجد من قديم الأزل، ووجد في مختلف التنظيمات السياسية بمختلف ألوانها، كحجر زاوية مهم لأى تنظيم سياسي، مهمته الأساسية إشباع الحاجات الجماعية للأفراد، والعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية، والنهوض بمستوى الوعي السياسي والاقتصادي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[11].

ومن التوصية السابقة، نجد الحث علي تأسيس التعاونيات، لتنظيم حياة الأفراد في الدول النامية، وخلق مجتمع متعاون، يسعي لمصلحة الجماعة وبما يعود بالنفع العام، وزيادة الدخل.

وبذا نجد أن التعاون يعنى العون وإنكار الذات والإيثار وتفضيل المصلحة العامة على المصالح الفردية، وقد عرف منذ نشأة الإنسانية، وحضت عليه الأديان السماوية، وبمفهومه الاقتصادى والاجتماعى هو تنظيم هادف لصالح الجماعة والتقدم والتنمية فى المجتمع.

---

(11) جابر جاد عبد الرحمن – التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية—دار النهضة العربية- 1959- صـ 10.

الفصل الثانى

التعريف الفقهى للتعاون

تعددت آراء الفقهاء فى شأن تعريف التعاون، ووضع تصور عام لهذا النظام الاقتصادى، الاجتماعى، الثقافى، وكان اختلاف الفقهاء، وفقاً لاتجاهاتهم الثقافية، والسياسية، والاجتماعية.

وبالنظر لتلك المحاولات الفقهية، نجد أن البعض منها، أبرز الجانب الاجتماعى للتعاون، فى حين ذهب البعض الآخر للتركيز على الجانب الاقتصادى، على النحو التالى :

(1) ذهب الدكتور/ فوكيه إلى أن أهم ما يميز جمعيات التعاون، عن غيرها أنها جمعيات أشخاص، لا شركات أموال، وأنها جمعيات تميل دائما إلى الخدمة، بينما المشروعات الرأسمالية، تميل إلى استثمار الأموال التى جلبها المنظمون.

وهذا التعريف بدوره معيب، فالقول من جهة، إن ما يميز جمعيات التعاون عن غيرها أنها جمعيات أشخاص لا شركات أموال، قد يكون صحيحاً فى العديد من الحالات، لأن الغالب أن تتكون الجمعية من مجموعة أشخاص، يعرف بعضهم البعض معرفة شخصية، ولكن هناك جمعيات تضم عدداً كبيراً من الأعضاء، بحيث يتعذر معرفة البعض للآخر، وتقترب بذلك من شركات الأموال، كما أن معيار جمعيات الأشخاص، كتمييز للجمعيات التعاونية، لا يكفى، لأن هناك شركات تقوم على ذات الاعتبار، وتسمى شركات الأشخاص، مثل شركات التوصية البسيطة وشركات التضامن[12].

(2) وذهب البروفسور/ فاى الى أن الجمعية التعاونية، هي جمعية، هدفها التجارة المشتركة، تنشأ في الأصل، بين فريق من الضعفاء، وتدار دائما بروح من إنكار الذات، وبشرط أن جميع من يقبلون القيام بواجبات العضوية، يقتسمون الأرباح كل بنسبة تعامله مع الجمعية.

---

[12] - أحمد حسن البرعى – الوسيط فى القانون الاجتماعى – الجزء الرابع- تشريعات التعاون – دار النهضة العربية 1998- صـ 131، 132.

- أهاب حسن إسماعيل – تشريعات التعاون – مطبعة جامعة القاهرة – 1984- صـ 6.